AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

# دور أنظمة سعر الصرف في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصاد المصري للمدة 1990-2019

# The role of exchange rate systems in enhancing the competitiveness of the Egyptian economy for the period 1990-2019

https://doi.org/10.29124/kjeas.1650.28

قاسم زويد راهي[1]
Qasim Zuwaid Rahi
qasimrahe@gmail.com

أ.م .د ازهار شمران جبر[2]
Assistant Prof. Dr. Azahar Shamran Jabr

كُلّية الإدارة والاقتصاد / جامعة واسط

**المستخلص**

يشغل موضوع القدرة التنافسية أهمّية متزايدة مع توسع نطاق العولمة الاقتصادية وظهور النظريات الحديثة للتجارة الدولية ، فأصبح تحقيق القدرة التنافسية للصادرات هدفا تسعى إليه الدول جميعها، وتكمن أهمية البحث في بيان القدرة التنافسية والاقتصاد المصري في السوق الدولية ودوره في تطوير الصادرات السلعية للبلاد في ظلّ حدّة التنافس ما بين الاقتصاديات العالمية أمّا مشكله البحث فأنها تنبع عن مدى تأثير بناء اقتصاد مصري تنافسي ودوره في تعزيز مصادره السلعية ركزت فرضيه البحث على فرضيات عدّة منها هل مصر تملك المقومات لبناء اقتصاد تنافسي ؟ وهل يمكن للصادرات السلعية المصرية ان تنافس صادرات الدول الاخرى في السوق الدولية في حين يهدف البحث إلى بيان امكانية بناء اقتصاد تنافسي في ظل الامكانيات الموجودة أمّا منهجيه البحث فقد اعتمدت على التحول من المنهج الاستنباطي في تحليل الجانب النظري للبحث إلى المنهج الاستقرائي الذي يستهدف تقدير كفاءة الاقتصاد المصري وإمكانية خلق ميزه تنافسية له من خلال بيانات إحصائية وتحليل هذه البيانات وكذلك الاعتماد على مؤشّرات تنافسية للاقتصاد المصري وتأثير ذلك على الصادرات السلعية وقد ختم البحث بالتحليل القياسي لهذه البيانات اما حدود البحث فقد اعتمد البحث على حدود زمانيه ومكانية تمثلت الحدود الزمانية بتغطية المدّة ما بين عام 1990 إلى عام 2019 اما الحدود المكانية فقد ركز البحث على مصر اما هيكُلّية البحث فقد تكون من ثلاث مباحث ركز المبحث الاول على الاطار النظري والمفاهيمي للقدرة التنافسية وأنظمة سعر الصرف اما المبحث الثاني فقط تناول تطور انظمة سعر الصرف في مصر في حين ختم البحث في المبحث الثالث الذي ركز على التحليل الاقتصادي القياسي للبيانات قيد الدراسة .

المبحث الأول : الأطر النظرية والمفاهيمية للقدرة التنافسية وأنظمة سعر الصرف .

المبحث الثاني : تطور أنظمة سعر الصرف في مصر .

المبحث الثالث : التحليل الاقتصادي القياسي للبيانات قيد الدراسة .

الكلمات الافتتاحية : القدرة التنافسية ، تطور أنظمة سعر الصرف ، التحليل الاقتصادي القياسي للبيانات.

**Abstract**

The issue of competitiveness is of increasing importance with the expansion of the scope of economic globalization and the emergence of modern theories of international trade. Achieving export competitiveness has become a goal pursued by all countries. The importance of research in explaining the competitiveness of the Egyptian economy in the international market and the role of this in developing the country's merchandise exports in light of the intensity of competition is complemented by the importance of research in explaining the competitiveness of the Egyptian economy. Among the global economies, as for the research problem, it stems from the extent of the impact of building a competitive Egyptian economy and the role it plays in enhancing its commodity sources. The research hypothesis focused on several hypotheses, including: Does Egypt have the capabilities to build competitive premiums, and is it possible for Egyptian commodity exports or to deal with the exports of other countries in the international market in While the research aimed to demonstrate the possibility of building a competitive economy in light of existing capabilities, the research methodology relied on shifting from the deductive approach in analyzing the theoretical side of the research to the inductive approach that aims to estimate the efficiency of the Egyptian economy and the possibility of creating a competitive advantage for it through statistical data and analysis of this data and indicators. Egyptian economic competition and its impact on merchandise exports to Egypt. The research concluded with the standard analysis of this data. As for the limits of the research, the research relied on temporal and spatial boundaries. The temporal boundaries were represented by covering the period between the years 1990 and 2019. As for the spatial boundaries, the research focused on Egypt. As for the structure of the research, it was It consists of three sections. The first section focused on the theoretical and conceptual framework of competitiveness and exchange rate systems. The second section only dealt with the development of exchange rate systems in Egypt, while the research concluded in the third section, which focused on the econometric analysis of the data under study.

The first topic: theoretical and conceptual frameworks for competitiveness and exchange rate systems.

The second topic: the development of exchange rate systems in Egypt.

The third topic: econometric analysis of the data under study.

Opening words: competitiveness, evolution of exchange rate regimes, econometric analysis of data.

**المقدمة**

يشغل موضوع القدرة التنافسية أهمّية متزايدة مع توسع نطاق العولمة الاقتصادية وظهور النظريات الحديثة للتجارة الدولية ، فأصبح تحقيق القدرة التنافسية للصادرات هدفا تسعى إليه الدول جميعها ، وباتت القدرة التنافسية تمثل معيارا لمدى التقدم الاقتصادي للبلد ، إن تطور القدرات التنافسية للصادرات المصرية في ظل التحديات التي تفرضها السوق العالمية على استراتيجيات مختلفة متعلقة بجودة الإنتاج وتكاليفها والأسعار والإمكانية التصديرية لمختلف السلع والخدمات وقد واجهت القدرة التنافسية للصادرات المصرية تحديات ومعوقات ارتبطت بشكل كبير في متطلبات تحقيق عملية التنمية المستدامة ولاسيما العقبات الجمركية والحواجز الأخرى التي تحول أمام تدفق التجارة الخارجية ولاسيما ان تنمية الصادرات المصرية تُعدّ من اهم القضايا التي تعتمد عليها السياسة الاقتصادية وذلك بهدف زيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية أمام مشكلة العجز في الميزان التجاري ولتحقيق عمليه التنمية الاقتصادية بوصفها مؤشرا على رفاهيه المجتمع وازدهاره والذي لا يتحقق إلا باشتراك القطاعات الاقتصادية جميعها سواء أكانت الصناعية أم الزراعية أم التجارية وأيضا الخدمات وغيرها .

وتلعب الصادرات دورا مهماً ورئيسيا في تنمية اقتصاديات الدول وتعد قطاعا حيويا لأي دولة متقدمة كانت أم نامية ، وتساعد كذلك في تنمية القدرة التسويقية وتوسيعها لما تتيحه من فتح أسواق جديدة ، وتعد هي أساس التجارة الخارجية للبلاد وتسعى الدول كُلها إلى محاولة بناء استراتيجية تنموية واضحة من خلال ترقية قطاعاتها الاقتصادية وتطويرها وفي مقدمتها التجارة الخارجية من خلال تنويع الصادرات .

**منهجيه البحث :**

يعتمد البحث في التحليل على التحول من المنهج الاستنباطي في التحليل الجانب النظري للبحث إلى المنهج الاستقرائي الذي يستهدف تقدير كفاءة الاقتصاد المصري وإمكانية خلق ميزة تنافسية له من خلال بيانات إحصائية و تحليل تلك البيانات وبالاعتماد أيضا على مؤشّرات التنافسية للاقتصاد المصري وتأثيرها على الصادرات السلعية لمصر ويختم بالتحليل القياسي للبيانات .

**مشكلة البحث :**

تنبع مشكله البحث في الكيفية التي يتم فيها بناء اقتصاد مصري تنافسي قادر على تعزيز قدرته التنافسية في تطوير صادراته السلعية.

**أهمية البحث :**

تكمن أهميه البحث في بيان القدرة التنافسية للاقتصاد المصري في السوق الدولية ودور ها في تطوير الصادرات السلعية للبلاد في ظل حدة التنافس فيما بين الاقتصاديات العالمية .

**هدف البحث :**

يهدف إلى بيان إمكانية بناء اقتصاد تنافسي في ظل الإمكانات الموجودة .

**فرضية البحث :**

من أجل حل مشكلة البحث تم وضع فرضيات عدّه في محاوله لإثبات صحتها .

1- هل تمتلك مصر مقومات بناء اقتصاد تنافسي يؤهّلها لدخول الأسواق العالمية .

3- هل يمكن للصادرات السلعية المصرية أنْ تنافس الصادرات السلعية للدول الأخرى في السوق الدولية العالمية.

**حدود البحث :**

اعتمد البحث على حدود زمانية ومكانية ، تمثلت الحدود الزمنية التي غطت المدّة ما بين عام 1990 إلى عام 2019 ، أمّا الحدود المكانية فقد ركزت على مصر .

هيكُلّية البحث :

المبحث الاول : الإطار النظري و المفاهيمي للقدرة التنافسية وأنظمة سعر الصرف .

المبحث الثاني : تطور أنظمة سعر الصرف في مصر .

المبحث الثالث : التحليل الاقتصادي القياسي للبيانات قيد الدراسة .

## المبحث الأول

### الاطار النظري و المفاهيمي للقدرة التنافسية وأنظمة سعر الصرف

**اولاً : مفهوم القدرة التنافسية ونشأتها وأنظمة سعر الصرف**

يرجع ظهور مفهوم القدرة التنافسية إلى (Chamberlin) سنة 1939 ، لكن يمكن ارجاعه إلى (Selznink) سنة 1959 ، الذي ربط الميزة بالمقدرة وبعد ذلك جاء التطور التالي للميزة حينما وصف (Schendel) و (Hofe) القدرة التنافسية بأنّها الموضع الفريد الذي تطوره المؤسسة مقابل منافسيها عن طريق نمط نشر الموارد ، وبعد ذلك جاء (Day) سنة 1984 ثم (M. porter) سنة 1985 ، فوضعا الجيل التالي من الصياغة المفاهيمية للقدرة التنافسية ، إذْ اعدّا القدرة التنافسية هدف الاستراتيجية المتغير التابع وليس شيئا يستعمل ضمن الاستراتيجية ، وتبريرهم لذلك هو أن الأداء المتفوق يرتبط بالقدرة التنافسية (حسين علي الزعبي ،2003). ويعدّ مايكل بورتر أول من وضع نظرية القدرة التنافسية ، فقد صمم لها نموذجا لقياسها يستند على المتغيرات الجزئية للاقتصاد ، عاداً التنافس إنمّا يَتُمّ بين المؤسسات نفسها ،

ولقد عرف بورتر القدرة التنافسية بأنها (تنشأ أساسا من القيمة التي تستطيع مؤسسة ما أن تخلقها لزبائنها بإذْ يمكن أن تأخذ شكل أسعار أقل بالنسبة لأسعار المنافسين بمنافع مساوية ، أو بتقديم منافع متفردة في المنتج تعوض بشكل واسع الزيادة السعرية المفروضة ). (Michel Porter:1999:80 )

**ثانياً :العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية :**

1- الفاعلية الحكومية : تبرز من خلال توفير بيئة اجتماعية واقتصادية تتسم بالشفافية وتقلل من نسبة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات من الخارج والسعي إلى تحقيق التوافق مع التغيرات العالمية والذي يتطلب مرونة في تبني السياسات الاقتصادية التي تضعها الدولة ومن ابرزها الاهتمام بالتعليم وتحسينه وجعله متاحاً للشرائح كافة في المجتمع وذلك لدوره المهم في بناء اقتصاد تنافسي يقوم على المعرفة ونوعيته لاسيما في الدول النامية .

2- الأداء الاقتصادي : يعد من العوامل المهمة في تحقيق تنافسية الدولة ويستند على دور المنافسة المحلية في تطوير القدرات التنافسية لدى المؤسسات المحلية على المنافسة في الخارج والدور الذي تلعبه الاستثمارات الدولية في التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية على المستوى الدولي والتي تواكب عادة سياسات تستهدف النمو بالنسبة للاقتصاد المحلي وتنعكس التنافسية للاقتصاد الوطني من خلال حصة الدولة من التجارة الدولية بافتراض عدم وجود عوائق تجارية. ( كلثوم كباني ، 2013 : 129-130)

3- بيئة الأعمال الجاذبة : من الأسس الفاعلة في دعم تنافسية الدولة وجود بيئة أعمال تتميز بالاستقرار والشفافية وسيادة القانون وعلى قدرة من الكفاءة وتستند على قطاع مالي متطور ومندمج في الاقتصاد العالمي ولها القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجع الاستثمار المحلي والذي يتأثر بشكل كبير بتطبيق مبادى الحاكمية الرشيدة وتنظيم الأداء السليم .

4- البنية التحتية : وتعدّ من العوامل التي تقود الاقتصادات المحلية للانفتاح على الاقتصاد العالمي والتواصل والاندماج معه مثل المطارات و وسائل النقل و الموانئ وبنية كفوءة لتقنية المعلومات واستعمالها في تطوير الأنشطة الإبداعية والاستثمار فيها كذلك للمحافظة على مستوى مرتفع من المعيشة وتعتبر هذه الأسس معيار لقياس تجارة البلدان ومكانتها التنافسية بين دول العالم .

5- ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص : يعد معيار الديناميكية والتخصص في هيكل الصادرات من العوامل التي تعكس التنافسية في الأسواق العالمية ويتضمن هذا المعيار ثلاثة مقاييس هي الأداء الكلي لقطاع التجارة الخارجية ونسبة الحصص التصديرية وديناميكية الأسواق ويمثل الأداء الكلي للتجارة الخارجية نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الانفتاح على التجارة الخارجية ، أما بالنسبة للحصص التصديرية فتمثل النسبة من السلع المصنعة إلى حجم الصادرات الوطنية في التجارة العالمية أما مقياس ديناميكية الأسواق فتنعكس نمو الصادرات الوطنية كنسبة من الصادرات العالمية .

6- الطاقة الابتكارية وتوطين التكنولوجيا : يعدّ الأبداع والابتكار من العوامل المهمة في تعزيز التنافسية الكامنة سواء على المستوى الصناعة ام على مستوى الاقتصاد الكلي وتؤثر التكنولوجيا على عوامل أخرى ترتبط بالتنافسية مثل جودة الصادرات والتكاليف والحصص التسويقية ونسبة التنمية المضافة كذلك معدل الاستثمار في رأس المال البشري و توجد هنالك خمس متغيرات تؤثر في الطاقة الابتكارية بشكل مباشر تمثل ثلاثة منها مدخلات مثل الاستيرادات الرأسمالية

والاستثمار الأجنبي والخريجين والمتخصصين في مجال العلوم والهندسة والمتغيرين الآخرين فيمثلان الدراسات والبحوث . (كمال كاظم جواد ، 2015 : 133-134)

7- الإنتاجية : يرى البنك الدولي أن القدرة التنافسية تعني الإنتاجية إذ توجد علاقة متميزة بين الإنتاجية والقدرة التنافسية إذ تعكس إنتاجية الشركات المكونة لقطاع معين أداء ذلك القطاع وقدرته التنافسية إذْ يرى الاقتصادي (كروغمان) بأنه ينبغي تصنيف الدول على أساس قدرتها الإنتاجية ومدى استطاعتها الدخول في ميدان التجارة الدولية .

8- سعر الصرف : من السياسات الرئيسية والمهمة في المنافسة الدولية ويوضح مفهوم سعر الصرف العلاقة بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي وهذه العلاقة تضم ثلاث قنوات هي سوق السلع وسوق العمل وسوق الأصول والأداة التي تربط بين هذه القنوات وهو سعر الصرف فارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية في السوق المحلية وبالعكس في حالة انخفاض سعر الصرف ويجب التمييز بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي فالعلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والقدرة التنافسية وسعر الصرف الاسمي علاقة عكسية وعلاقة طردية مع الأسعار المحلية ، فالقدرة التنافسية ترتفع بارتفاع سعر الصرف الاسمي والأسعار العالمية وانخفاض الأسعار المحلي. (حيدر محمد محسن ، 2010 : 30) .

**ثالثاً : مؤشّرات القدرة التنافسية**

تعد جهات عديدة تقارير عن التنافسية في العالم أو بعض أقاليمه أو تقدم مؤشّرات واسعة عن التنافسية في دول العالم ، وتتنوع الأدبيات في معالجتها لمحددات القدرة التنافسية أو عواملها . ويبرز بعضها جوانب من المناخ الاقتصادي وجاذبية البلد في نظر المستثمرين أو المتعاملين الأجانب . نذكر بهذا الصدد الجهات الآتية :

1- المعهد الدولي لتنمية الإدارة : يعد المعهد الدولي لتنمية الإدارة (IMD) الذي يتخذ من سويسرا مقرا له ، كتابا سنويا عن التنافسية في العالم ، يتضمن تصنيفا للدول حسب قدراتها التنافسية وترتيبا لها وفقا لإجمالي عدد من المؤشّرات . وقد بلغ عدد الدول المشمولة في التقرير عام 2002 (49 دولة) ليس منها أي دولة عربية . وقام المعهد بتطوير العوامل والمؤشّرات المعتمدة في تقريره إذْ كانت في تقرير عام 1997 ثمانية عوامل هي : تطور هيكل الاقتصاد الوطني وأدائه ، الصلات مع الخارج (التدويل) ، الحكومة ، المالية ، البنى التحتية ، الإدارة ، العلم والثقافة ، رأس المال البشري . وفي تقرير عام 2002 تم تجميع المؤشّرات في أربعة عوامل هي : الإنجاز الاقتصادي ، فاعلية الحكومة ، فاعلية قطاع الأعمال ، البنية التحتية . ولكل من هذه العوامل عناصر . ولكل من هذه العناصر مؤشّرات أو متغيرات ، بلغ عددها 244 متغيرا عام 1997 و 314 عام 2000 ، بعضها بشكل قياسات كمية مباشرة وأخرى قياسات عن مسوحات رأي .

2- المنتدى الاقتصادي العالمي : يتخذ المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) من سويسرا مقرا له أيضاً ، وكان قبل 1996 مشاركا لـــ (IMD) في إعداد التقرير السنوي عن تنافسية العالم ثم استقل بعد ذلك بإصدار تقريرٍ مستقلٍ بالتعاون مع مركز التنمية الدولية (CID) التابع لجامعة هارفرد في الولايات المتحدة ، باسم تقرير التنافسية الكونية شمل التقرير عام 2001 (75 دولة) من بينها دولتين عربيتين فقط هما الأردن ومصر ، كما هو الحال في تقرير(IMD) فان (GCR) يقوم أيضاً بالاستناد إلى عدد كبير من المؤشّرات ، بتصنيف الدول وترتيبها وتضمن المؤشّر عام 2000 (175) متغيرا بعضها كمي وأخرى تشمل مسوح راي مديري الأعمال في العالم . وتتوزع على مجموعة عوامل . وقد قدم تقرير التنافسية الكونية (WEF 1999) قوائم قطرية على شكل ميزان التنافسية وتكون على النمط المحاسبي في الميزانيات ،

فيوضع في جانب الأصول مناطق الميزة للبلد إذْ يكون ترتيبه في هذا المؤشّر مؤاتٍ عالميا ، في حين يوضع في جانب الخصوم الضوابط أو المؤشّرات التي يتراجع بموجبها ترتيب البلد في هذا المؤشّر عن الحدود المناسبة . كما يقوم المنتدى وجامعة هارفرد بإعداد تقارير إقليمية وقطرية. ( المعهد العربي للتخطيط ، 2003 : 22-23 ).

3- مؤشّرات التنافسية من البنك الدولي : يُعدّ البنك الدولي بيانات عن مؤشّرات التنافسية للعديد من الدول ، لكنه لا يصدر تقرير لهذا الغرض . تتضمن هذه المؤشّرات عددا من البلدان العربية منها مصر والأردن والكويت والجزائر وموريتانيا و المغرب وعمان والسعودية وتونس والإمارات واليمن ، وإنْ كانت بيانات هذه الدول غير كاملة للمؤشّرات المنتقاة كافة. كما إنْ البنك الدولي لا يقدم ترتيبا دوليا لمؤشر تنافسية الكوكب ، لكنه يقدم تحت اسم مؤشّرات التنافسية مجموعة من المؤشّرات و المتغيرات يبلغ عدد 64 متغيرا . ويضع ترتيبا للبلدان وفق كل من هذه المؤشّرات التي تتجمع عموما في المجموعات الآتية :

1- الإنجاز الإجمالي .
2- الدينامية الكُلّية ودينامية السوق .
3- الدينامية المالية .البنية التحتية ومناخ الاستثمار.
4- راس المال البشري و الفكري

4- مؤشّرات متخصصة مساعدة : تقوم جهات دولية عدّة بإعداد تقارير ومؤشّرات قد تكون ذات صلة بالتنافسية من بينها :

أ. مؤشر الحرية الاقتصادية لدول العالم : الذي يعده معهد (Heritage) ويتكون المؤشّر من تجميع عشرة عوامل كل من هذه العوامل على متغيرات ومؤشّرات مكونة ، ويتم احتساب المؤشّر عن طريق متوسط المؤشّرات الفرعية وقيمها تتراوح بين 1 وتعني الحرية الكاملة و 5 وتعني غياب الحرية الاقتصادية بشكل كامل . ويضم المؤشّر عددا كبيرا من الدول العربية .

ب. مؤشر الحرية : الذي يعده بيت الحرية ويشمل كامل الدول العربية التي يصنفها التقرير بين حرية جزئيا (4من 21 دولة) وغير حرة على الإطلاق. ( المعهد العربي للتخطيط ، 2003 : 22-23 ).

**رابعاً : مفهوم سعر الصرف**

ويمكن تعريف سعر الصرف بأنّه قيمة عملة بدلالة عملة أخرى، أو هو بعبارة أخرى هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو العكس أي عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية ، ويُعدّ سعر الصرف أداة مهمة لربط الاقتصاد المحلي باقتصادات الدول الأخرى، نتيجة لاختلاف المدفوعات الداخلية والخارجية التي تحدث في عمليات التبادل التجاري، إذ إنّ المدفوعات الداخلية غالبا ما تتم تسويتها بالعملة المحلية للبلد، على العكس من تسوية المدفوعات الدولية إذ تحتاج هذه المدفوعات إلى عملة تقبل بها الأطراف المتعاملة في التجارة، ونتيجة لما تقدم تبرز أهمّية سعر الصرف، أن اختلاف العملات بين الدول هو السبب الرئيسي الذي أدى إلى ظهور مصطلح سعر الصرف، إذ إن تطور العلاقات الاقتصادية وانفتاح الدول على بعضها وقيام التبادل التجاري وتطوره كل هذه الأمور لا يمكن أن تتم إلا بعد معرفة سعر الصرف الذي يتم بموجبه تبادل العملات بين الدول ذات العلاقة. ( أياد عماد الدليمي ،2005: 3).

لذلك تتميز التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية ، هو استعمال وحدة نقدية دولية مشتركة و التي يتم التعامل بها على الصعيد الدولي ، كما هو الحال في التجارة الداخلية التي تخضع لنظام نقدي واحد هو (العملة المحلية) لذلك فان عملية ربط أسعار العملات المحلية للدول المختلفة تتم من خلال سعر الصرف الأجنبي ، والذي يمثل المعيار الذي تترجم من خلاله مختلف الأسعار من جهة و مرشدا ودليلا للتجار و المستثمرين لبناء قراراتهم الاستثمارية والتجارية من جهة أخرى.(سعد صالح عيسى ، 2016 : 245-259 ).

**خامساً : أنواع سعر الصرف**

أ- سعر الصرف الاسمي / يعرف سعر الصرف الاسمي بأنه سعر وحدة من عملة أجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية ، ويمكن عكس هذا التعريف ليصبح سعر الصرف الاسمي معبراً عن وحدة من العملة المحلية التي تدفع ثمناً لعدد من الوحدات من العملة الأجنبية (Ingram And Dunn, 1993 : 278)، إذْ أن سعر الصرف الاسمي يمثل المقياس لعملة بلد ما التي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر ، بحيث تَتُمّ عملية مبادلة تلك العملات حسب أسعار هذه العملات المعلنة بين بعضها البعض (بلقاسم عباس، 2003 :5 ).

وينقسم سعر الصرف الاسمي على قسمين :

1- سعر الصرف الرسمي : وهو المعمول به فيما يخص عمليات التبادل التجاري في إطار المبادلات الرسمية .

2- سعر الصرف الموازي : وهو المعمول به في الأسواق الموازية. ( سعيد علي عبد العزيز ، 2002 : 175)

ب- سعر الصرف الحقيقي (Real Exchange Rate) / يعرف سعر الصرف الحقيقي بأنه عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وهذا يعني أن سعر الصرف الحقيقي يعدّ مفهوما حقيقيا يقيس الأسعار النسبية لسلعتين.( عدنان عباس علي ، 2001 : 7)

ج- سعر الصرف المتعدد الاسمي ( سعر الصرف الفعلي ) / يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشّر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة دولة ما بالنسبة لعدة عملات لدول أخرى في فترة زمنية معينة ، ومِنْ ثَمّ فان مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية ، وهو يدل على مدى تحسن او تطور سعر صرف عملة ما بالنسبة لأسعار صرف مجموعة من العملات الأخرى . (ادبابة صالح ، 2011 : 52) .

د- سعر الصرف الفعلي الحقيقي / لقد تم اشتقاق سعر الصرف الفعلي الحقيقي من قبل ( Maciejewski 1983 , Rhomberg 1976) وذلك بطريقة مشابه لاشتقاق لاسبير ، وسبق أن تم تناول سعر الصرف الفعلي بانه سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لأسعار صرف ثنائية عدّة ، ومن اجل ان يكون هذا المؤشّر ذا دلالة على تنافسية البلد اتجاه الخارج ، ولا بد ان يخضع هذا المعدل الاسمي للتعديل وذلك بإزاله اثر تغيرات الأسعار النسبية: ( كمال العقريب ، 2006 : ص23).

و- سعر الصرف التوازني / وهو سعر الصرف الذي يكون متسقا مع التوازن الاقتصادي الكلي ، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل التوازن المستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي . (محي الدين كجوك، 2002: 165).

**سادساً : وظائف سعر الصرف**

يمارس سعر الصرف وظائف عدّة في الاقتصاد الوطني من بينها : الوظيفة القياسية ، الوظيفة التطويرية ، الوظيفة التوزيعية :-

1- الوظيفة القياسية / يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الاسعار العالمية من جهة والاسعار المحلية من جهة اخرى معنى هذا أن سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة للقياس المباشر للتجارة الخارجية او بالاحرى لعمليات تجارية معينة .

2- الوظيفة التطويرية / يستعمل سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات ، كما يؤدي إلى تعطيل فروع صناعة معينة او الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون اسعارها اقل من الأسعار المحلية .

ج- الوظيفة التوزيعية / يمارس سعر الصرف وظيفة التوزيع على المستوى الاقتصادي ، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية ، إذْ تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين البلدان العالم. ( عبد الرزاق بن الزاوي ، 2016 : 16-18).

**سابعاً : مفهوم أنظمة سعر الصرف وتطورها :**

يعرف النظام الاقتصادي بشكل عام بأنه ، مجموعة من الأسس والمبادئ العلاقات التي تقوم على أساس تنظيم حياة المجتمع الاقتصادية ، والتي تتضمن ، وسائل وأساليب تنظيم العلاقات الاقتصادية ، وأساليب الإدارة الاقتصادية ، والتخطيط تطبيقا لتلك الأسس والمبادئ (مختار عبد الحكيم طلبة، 2007 :23) . أما نظام سعر الصرف فيعرف بأنه ، الاطار القانوني الذي يتشكل سعر الصرف في ظله وتتحقق عملياته والذي عن طريقه تتحدد قيمة عملة الدول بالنسبة إلى عملات الدول الأخرى ويعدّ الوسيلة التي تدخل ضمن استراتيجيات تعديل ميزان المدفوعات من خلال الكفاءة التي يستطيع تحقيقها ويمارس تأثيره على التدفقات النقدية وحجم التجارة والتي تمثل الوسائل التي تجعل سعر الصرف جزءا مهما في اطار السياسات الاقتصادية الكُلّية المتبعة وتتجسد كفاءة النظام في معياريين أساسيين هما القوة و الاستقرارية ، إذْ يتعلق الاول بمدى قدرة النظام على امتصاص الصدمات الاسمية (فروقات التضخم) والاضطرابات الحقيقية (اختلالات العرض والطلب) ، وأما الثاني فيتضمن نتائج وعواقب اختبار سعر الصرف على استقرار أسعاره . (زينب قليل، 2016: 18) . وقد تطورت أنظمة سعر الصرف عبر الحقب التاريخية متتابعة بناء على الخصائص المميزة لكل منها وهو ما يوضحه الجدول رقم(1) ، الذي يبين وحسب التسلسل الزمني لظهور أنظمة الصرف في العالم منذ عام 1880 بنظام قادة الذهب واتحاد العملة ومجالس العملة والتعويم ، حتى عام 2002 بظهور نظام التعويم الحر وسلة العملات واتحادات العملة :

الجدول رقم (1) تطور أنظمة سعر الصرف

| | |
|---|---|
| 1880-1917 | قاعدة الذهب ثنائية المعادن، اتحادات العملة، مجالس العملة، التعويم |
| 1919-1945 | قاعدة الصرف بالذهب، التعويم، التعويم الموجه، اتحادات العملة |

| | |
|---|---|
| 1946-1971 | الربط القابل للتعديل في اطار بريتون وودز، التعويم، اسعار صرف ثنائية، اسعار صرف متعددة |
| 1971-2002 | تعويم حر، تعويم موجه، ربط قابل للتعديل، ربط متحرك، ربط بسلة عملات، المناطق او النطاقات المستهدفة، اسعار الصرف الثنائية ،اتحادات العملة |

**ثامناً: أنواع أنظمة سعر الصرف**

شهد النظام النقدي الدولي نوعين من الأسعار الصرف الأجنبي هما : أسعار الصرف الثابت وأسعار الصرف المرنة ، وتتدرج بينهما أسعار صرف متعددة يقترب قسم منها من أسعار الصرف الثابتة والأخر من أسعار الصرف المرنة ، تقسيم ترتيبات الأنظمة على ثلاثة أنواع : الأنظمة الثابتة ، الأنظمة الوسيطة ، الأنظمة المرنة : (سامي خليل،1245:2005)

1- نظام سعر الصرف الثابت / وهو عبارة عن أسعار صرف العملات المحلية التي تثبتها السلطات النقدية في بلدانها عن طريق استعمال الذهب كوسيط دولي ومحلي للتبادل. بحيث تحدد كل دولة قيمة عملتها مقابل كمية ثابتة من الذهب (بدراوي شهيناز،17:2015). يعود نظام سعر الصرف الثابت أصوله إلى قاعدة الذهب إذْ كان سعر التثبيت يحدد بمقدار معين من الذهب ، ومن ثم ارتبط هذا النظام بعضوية البلد في كتلة أو منطقة نقدية فصار أساس القياس العملة الرئيسة في هذه الكتلة مثل الجنيه الإسترليني او الفرنك الفرنسي أو الدولار الأمريكي . (سامي خليل،1245:2005)

2- نظام سعر الصرف الوسيط / وفق هذا النظام يتم تثبيت سعر الصرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاضا وارتفاعا بحدود معينة في كلا الاتجاهين ومِنْ ثَمّ فإنّ هذه الأنظمة لأسعار الصرف تتوسط نظام سعر الصرف الثابت وسعر الصرف الحر المرن ، فهي لا تمتاز بالجمود كما في أنظمة سعر الصرف الثابتة وايضا لا يسمح لسعر الصرف بالتذبذب بشكل كبير مما يؤدي إلى عدم استقرار حجم التجارة الوطنية (زينب قليل، 2016: 23) . إذ هي عبارة عن مزيج بين نظامين (الثابت والمرن) فهي تأخذ الاستقرار من الأنظمة الثابتة والاستقلالية النقدية من الأنظمة المرنة ، أي أن البنك المركزي يمكنه لتحديد تحركات أسعار الصرف بشكل مسبق وذلك للحد من تقلبات هذه الأسعار ، ويرى مؤيدو أن نظام الصرف الوسيط احسن من نظام الصرف او نظام الصرف المرن وذلك لأنها بمنزلة أنظمة صرف تعطي فرصا معتبرة لاقتصاد البلد من اجل مواجهة الصدمات الخارجية والتي تضم عناصر ثابتة وعناصر مرنة.

3- نظام سعر الصرف العائم / أن نظام سعر الصرف العائم يعني ترك سعر العملة يتحدد في السوق وفقا لقوى الطلب والعرض كأية سلعة أخرى ، وعليه لا تكون هذه العملة محددة أو معرفة بعملة دولية أو بمعيار دولي كالذهب ، وتتراوح أنظمة الصرف المرنة بين سعر الصرف العائم الحر وسعر الصرف العائم المدار.(عبد الحسين جليل الغالبي ، 2011 : 91-92). ومن مؤيدي هذا النظام الاقتصادي فريدمان (Friedman) فهو يعتقد بان النظام المرن يتفوق على النظام الثابت ، فهذا النظام يترك فيه لأسعار الصرف بين العملات حرية التغير من يوم آخر بما يتفق مع قوى السوق او ما يسمى العرض والطلب ، وهذا النوع من الأسعار الصرف هو على النقيض تماما من أسعار الصرف الثابتة ويقتصر

تدخل السلطات في حالة أسعار الصرف الحرة على التأثير على سرعة التغير في سعر الصرف فقط وليس الحد من ذلك التغير .(عبد الحسين جليل الغالبي ، 2011 : 91-92).

## المبحث الثاني

### تطور أنظمة سعر الصرف في مصر

لقد كان للظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها مصر دورا مهماً في التأثير على سعر صرف الجنيه المصري ، إذْ تعددت المراحل التي مر بها سعر الصرف في مصر مع تغير الظروف (محمود بخيت شوكي ،2014 : 68) . خلال مدّة التسعينيات وتمهيدا لتوقيع الاتفاق الرسمي مع صندوق النقد الدولي في حزيران 1990 تم إدخال تعديلات جوهرية على نظام سعر الصرف لغرض الوصول إلى سعر صرف واقعي و اصبح سعر الصرف يتحدد في إطار سوق حرة واحدة وفقا لنظام جديد للصرف قوامه ربط الجنيه المصري بالدولار الأمريكي على أساس التعويم المدار و إلغاء نظام سعر الصرف الثابت الذي كان متبعاً من قبل السياسة النقدية في مصر ، وتتحدد بمقتضاه أسعار الصرف للجنيه المصري مقابل العملات الأخرى على أساس سعر صرف الجنيه مقابل الدولار وسعر صرف الدولار مقابل هذه العملات في الأسواق الدولية و وفقا لهذا النظام المعلن لسعر الصرف يترك تحديد السعر لقوى السوق ويقتصر تدخل السلطة النقدية في سوق النقد الأجنبي كل فترة وفقا لمجموعة من المؤشّرات منها التغيرات في ارصده الاحتياطي من النقد الأجنبي و وضع ميزان المدفوعات (جوده عبد الخالق ، 1999: 327 ). الأمر انعكس على ارتفاع أسعار الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري ، إذْ ارتفع من 1.55 في 1990 إلى 3.14 في 1991 وعلى الرغم من إصدار عدد من القوانين خلال عقد التسعينات دعمت نظريا سياسة تعويم سعر الصرف إلا إن الممارسات الفعلية توضح استمرار تدخل البنك المركزي المصري في سوق الصرف الأجنبي وفقا لظروف العرض والطلب لاسيما خلال التسعينات للحفاظ على توحيد واستقرار سعر الصرف الجنيه المصري . ومع نهاية عام 1997 سجل سعر الصرف مبلغ 3.39 جنيه مقابل دولار الواحد وكانت نتيجة لتعرض الاقتصاد المصري إلى صدمات خارجية عدّة وإحداث داخليه أدت إلى الظهر على سعر الصرف الجنيه المصري تمثل أهمها ما يلي:(جوده عبد الخالق ، 1999: 327 ).

- الانخفاض العالمي في أسعار البترول ليصل سعر البرميل إلى عشر دولارات عام 1998 .

- الأزمة المالية أسيويا والتي أثرت على الاقتصاد المصري .

وللحفاظ على استقرار سعر الصرف تدخل البنك المركزي بائعا للدولار مستعملاً ما لديه من احتياطات دولية وذلك للحد من انخفاض سعر صرف الجنيه مما أدى إلى تأكل ارصده الاحتياطي من النقد الأجنبي لتصل إلى 13.1 مليار دولار عام 2000 مما اضطر البنك المركزي أن يعلن رفع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه ليصل إلى 3.472 جنيه نهاية ذلك العام وفي كانون الثاني 2001 اتخذ البنك المركزي إجراءات عدّه استهدفت الحد من فقدان المزيد من الاحتياطيات الدولية وتحقيق الاستقرار في سوق النقد الأجنبي إذْ حدد سعر صرف مركزي بلغ في البداية 3.85 جنيه للدولار على أن تلتزم البنوك وشركات الصرافة بإعلان سعر صرف لا يتجاوز (1%) ارتفاعا وانخفاضا عن هذا السعر ثم أجريت بعد ذلك تخفيضات عدّه في سعر الصرف المركزي ليصل إلى 4.49 جنيها للدولار نهاية عام 2001 مع زيادة هامش التحرك إلى (3%) للبنوك وشركات الصرافة . ونتيجة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 تأثر أداء ميزان

المدفوعات إذْ انخفضت إيرادات قطاع السياحة وارتفعت تكلفه الاستيراد والتصدير وتضاءلت فرصه قدوم رؤوس أموال إلى المنطقة فضلاً عن قيام الحكومة بسداد الديون المستحقة عليها لنادي باريس والشريحة الأولى من السندات الدولارية المصرية مما أدى إلى تفاقم ازمه النقد الأجنبي وتواصلت الضغوط على الجنيه المصري لتعود السوق السوداء لتنشط من جديد (أحمد محمد عزت، 2006 : 31). وجراء كل هذه الضغوط اضطرت الحكومة إلى اتخاذ قرار تعويم الجنيه المصري وتحرير سعر الصرف في كانون الثاني عام 2003 لمعالجة عدم اتساق السياسات الكُلّية والناجم عن جمود سعر الصرف مع العزوف عن استعمال الاحتياطيات الدولة للمحافظة على قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار ، فضلا عن محاولة الحكومة تخفيض سعر الفائدة مستهدفة تحفيز النشاط الاقتصادي ، إذْ اعلن البنك المركزي المصري اعتماد سعر الصرف العائم الحر ليرتفع سعر الصرف الدولار مقابل الجنيه المصري ليصبح 5.85 جنيه واستمر الارتفاع حتى عام 2004 ليصل إلى 6.2 ، وقد حرص البنك المركزي المصري في البداية على تدعيم سوق الصرف الأجنبي بما يكفل استيعاب المعاملات في السوق الرسمية كافة إذْ قام في أواخر عام 2004 بإطلاق العمل بالية الانتربنك الدولاري وقد سمح ذلك بإجراء عمليات بيع الجنيه المصري وشرائه مقابل الدولار بين البنوك وبعضها مما ساعده على توفير النقد الأجنبي في السوق المصرفي ووقت الطلب عليه والحد من حدود الاختناقات في سوق الصرف كما اتجه البنك المركزي عام 2005 إلى اتباع سياسة اكثر مرونة في التعامل مع شركات الصرافة وقد أسهمت هذه السياسة في تحقيق تحسن نسبي في سعر الصرف الجنيه أمام الدولار إذْ انخفض سعر الدولار الأمريكي ليصل إلى 5.635 جنيها في نهاية عام 2007 . كما أثرت ألازمه المالية العالمية عام 2008 على مؤشّرات الاقتصاد المصري بما في ذلك سعر الصرف بالسلب ونجح البنك المركزي في عام 2010 في السيطرة على مشكلة سعر الصرف والقضاء على السوق السوداء والسيطرة على معدلات التضخم من الانفلات عن طريق اطلاق مؤشر جديد للتضخم الأساس يشتق من الرقم العام للتضخم ، ومع بداية عام 2011 وثوره 25 يناير كان لذلك تداعيات سلبيه على الاقتصاد المصري ، إذْ حدث انخفاض كبير في الاحتياط النقد الأجنبي إذْ فقدت مصر 21 مليار دولار حتى ديسمبر 2012 إذْ سجل سعر الصرف في 2011 نحو 5.932 جنيه مقابل الدولار ويعود ويرتفع في 2012 ليصل إلى 6.06 بسبب حالة الترقب الركود التي سادت عقب تلك الأحداث و في عام 2012 أعاد صندوق النقد الدولي مصر ضمن تصنيف يتمتع بترتيب مستقر لسعر الصرف ، واستهدف البنك المركزي وقف الخسائر في الاحتياطي النقدي ومن ثم فقد اعلن في ديسمبر 2012 عن تبني نظام جديد لطرح الدولار في مزاد مع تعويم سعر الصرف عمليا و كانت نتيجة النظام الجديد ارتفاع سعر الصرف للدولار مقابل الجنيه المصري من 6.06 عام 2012 لتصل إلى 6.8 في عام 2013 و كانت مشكله تراجع المخزون من الاحتياط النقد الأجنبي من اهم التحديات التي تواجه البنك المركزي والتي انعكست على سعر الصرف إذْ انخفضت قيمه الجنيه أمام الدولار .

وشهد سعر صرف الدولار ارتفاعا مفاجئا قفز إلى 10.03 نهاية عام 2016 جنية ثم 17.77 جنية في عام 2017 وعام 2018 ثم استقر حول 16.77عام 2019 . ويبين الجدول رقم(2) أسعار صرف الجنيه مقابل الدولار للفترة من 1990 إلى 2019 .

الجدول (2) أسعار صرف الدولار مقابل الجنيه المصري للمدّة 1990- 2019

| السنة | سعر صرف | السنة | سعر صرف | السنة | سعر صرف |
|---|---|---|---|---|---|

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 5.621 | 2010 | 3.472 | 2000 | 1.55 | 1990 |
| 5.932 | 2011 | 3.973 | 2001 | 3.138 | 1991 |
| 6.056 | 2012 | 4.499 | 2002 | 3.321 | 1992 |
| 6.870 | 2013 | 5.850 | 2003 | 3.352 | 1993 |
| 7.077 | 2014 | 6.196 | 2004 | 3.385 | 1994 |
| 7.691 | 2015 | 5.778 | 2005 | 3.392 | 1995 |
| 10.025 | 2016 | 5.733 | 2006 | 3.391 | 1996 |
| 17.782 | 2017 | 5.635 | 2007 | 3.388 | 1997 |
| 17.767 | 2018 | 5.432 | 2008 | 3.388 | 1998 |
| 16.770 | 2019 | 5.544 | 2009 | 3.395 | 1999 |

المصدر : البنك الدولي (albankaldawli.org) .

ويلاحظ من الجدول رقم 2 ان مصر منذ بدأت برامج الإصلاح الاقتصادي في عام 1991 بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف تحقيق التوازن الخارجي والداخلي تم استعمال سعر الصرف الأجنبي كمرساة اسمية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي (Subramanian,1997 : 7 ) ، وتضمن البرنامج في مرحلته الأولى تحرير وتوحيد معدل الصرف وإلغاء نظام سعر الصرف المتعدد واستبداله في نظام الصرف المزدوج المؤقت (Riad , 2008:52) ، وتم تخفيض سعر صرف الجنيه المصري للنصف عام 1991 وفي بداية عام 2003 تم تعويم الجنيه المصري وفك ارتباطه بالدولار الأمريكي وترك المعاملات المالية لسوق العرض والطلب "التعويم المدار" وجاء القرار حينها مبررا بالسعي يخفض العجز في الميزان التجاري وتحسين وضع ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن بين العرض والطلب في السوق النقدي وطرحت المبررات نفسها في أواخر عام 2016 في اطار برنامج تسهيل الصندوق الممدد (Extended Fund Facility) الذي قدمه الصندوق لمصر وتطبيق نظام سعر الصرف المرن المدفوع بقوه السوق . ويلاحظ أن تطبيق سياسه سعر الصرف الحر التي دعا لها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كسياسات إصلاحية لمصر التي تعتمد على آليات العرض والطلب قد أسفرت عن تخفيض ملحوظ في سعر صرف الجنيه طوال مدّة من عام 1990 حتى 2019 . وكما في الشكل رقم (1) :

الشكل رقم (1) أسعار صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الامريكي للفترة 1990 - 2019

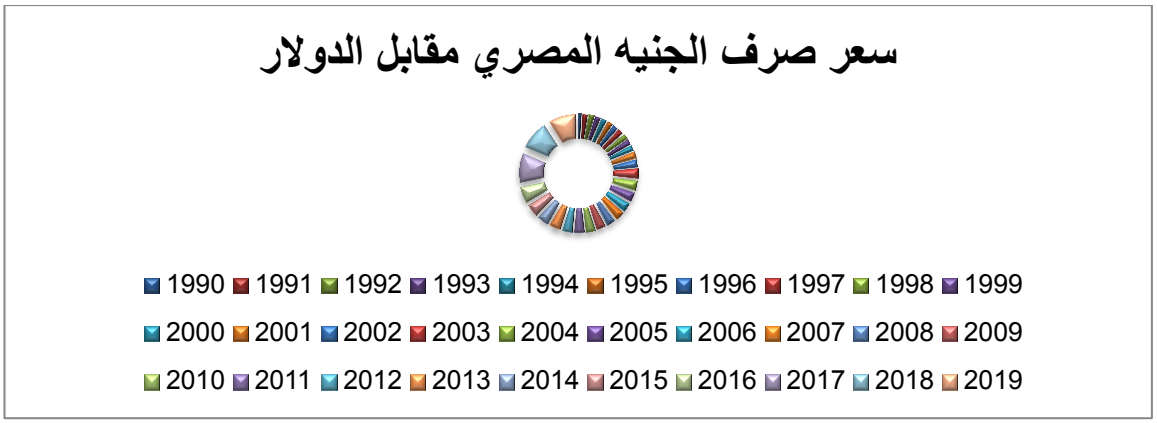


المصدر : - بالاعتماد على الباحث من خلال بيانات الجدول السابق رقم (2) من خلال برنامج Excel.

- هيكل الصادرات المصرية للمدة 1990 - 2019

تمتلك مصر قائمة متنوعة من الصادرات السلعية الذي يعكس تطور والتنوع بهذا القطاع الحيوي والمهم فيمكن التعرف عليه بانه يضم سلع مهمة تشمل الوقود والسلع الغذائية والسلع المصنعة فضلاً عن للمواد الزراعية الخام ، ويمكن ملاحظه تطور هذه الهيكل من خلال الاعتماد على جدول رقم (3) الذي يوضح معدلات هيكل الصادرات السلعية من إجمالي الصادرات الكُلّية لمصر (محمد سعيد ، إسلام عبدالسلام ،2020: 208 )

و من خلال الجدول 3 فإن صادرات مصر من السلع المصنعة فقد جاءت في المرتبة الأولى متفوق على إجمالي الصادرات السلعية الأخرى والذي يعد قطاع مهم من الاقتصاد المصري و في توفير الإيرادات العامة للدولة وقد تراوح معدل الصادرات السلعية المصنعة خلال مدّة الدراسة ما بين اقل قيمة في 1990 وصلت إلى 3.08367 مليون دولار واعلى قيمة في 2019 وصلت إلى 23,95544 مليون دولار . ويعد المعدل الأخير الذي وصلت إليه الصادرات المصنعة في مصر هو الأعلى خلال مدّة الدراسة ، إذْ يلاحظ من الجدول أن معدلات صادرات السلع المصنعة قد بدأت بالزيادة والتصاعد تدريجيا على الرغم من أنها شهدت بعض الانخفاض خلال فترة من الفترات ولكن سرعان ما تعود لتحقق معدلات جيده في اطار سياسة اقتصادية حكومية لاعتماد الاقتصاد المصري على هذا النوع من الصادرات الذي يسهم بشكل كبير في عمليات التنمية اقتصاديه الشاملة وقد حققت صادرات السلع المصنعة اعلى معدل لها في عام 2019 وصل بمعدل إلى 23.955 مليون دولار من إجمالي الصادرات المصرية المتحققة في هذا العام.

أما فيما يخص معدلات صادرات المصرية من النفط ومشتقاته من إجمالي الصادرات المصرية فقط حققت معدلات متفاوتة و متزايدة بشكل مستمر من بداية مدّة الدراسة حتى نهاية الدراسة وكان اعلى معدل لها قد تحقق في عام 2008 إذْ حققت معدل 23.650.48 مليون دولار من إجمالي الصادرات السلعية المصرية.(البنك الدولي albankaldawli.org)

الجدول رقم (3) معدلات صادرات مصر المتنوعة للمدة (1990-2019) القيمة (ملايين الدولارات)

| السنة | إجمالي الصادرات | النفط ومشتقاته % | | السلع الغذائية % | | السلع المصنعة% | | السلع من المواد الزراعية الخام % | | قيمة السلع غير المصنفة % | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | النسبة | القيمة | النسبة | القيمة | النسبة | القيمة | النسبة | القيمة | النسبة | القيمة |
| **1990** | **8.748** | **35.1** | 3.070548 | **6.88** | 0.601862 | **35.25** | 3.08367 | **6.88** | 0.601862 | 15.89 | 1.390057 |
| **1991** | **10.269** | **37.2** | 3.820068 | **7.65** | 0.785579 | **36.55** | 3.75332 | **7.125** | 0.731666 | 11.475 | 1.178368 |
| **1992** | **11.885** | **36.17** | 4.298805 | **7.89** | 0.937727 | **38.14** | 4.532939 | **7.564** | 0.898981 | 10.236 | 1.216549 |
| **1993** | **12.034** | **37.23** | 4.480258 | **8.11** | 0.975957 | **38.79** | 4.667989 | **7.856** | 0.945391 | 8.014 | 0.964405 |
| **1994** | **11.714** | **39.17** | 4.588374 | **8.298** | 0.972028 | **39.212** | 4.593294 | **7.992** | 0.936183 | 5.328 | 0.624122 |
| **1995** | **13.565** | **37.25** | 5.052963 | **9.895** | 1.342257 | **40.314** | 5.468594 | **6.129** | 0.831399 | 6.412 | 0.869788 |
| **1996** | **14.033** | **47.59** | 6.678305 | **10.61** | 1.488901 | **31.613** | 4.436252 | **4.237** | 0.594578 | 5.95 | 0.834963 |
| **1997** | **14.778** | **45.35** | 6.701823 | **7.642** | 1.129335 | **38.209** | 5.646526 | **3.837** | 0.567032 | 4.962 | 0.733284 |
| **1998** | **13.754** | **29.53** | 4.061556 | **12.179** | 1.6751 | **44.037** | 6.056849 | **5.971** | 0.821251 | 8.283 | 1.139244 |

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1.241604 | 9.094 | 1.072307 | **7.854** | 5.067857 | **37.119** | 1.23191 | **9.023** | 5.039322 | **36.91** | **13.653** | **1999** |
| 1.077835 | 11.664 | 0.809832 | **5.007** | 6.214374 | **38.422** | 1.293435 | **7.997** | 6.778523 | **41.91** | **16.174** | **2000** |
| 8.045076 | 47.604 | 0.893503 | **5.287** | 5.51785 | **32.65** | 1.683578 | **9.962** | 0.759993 | **4.497** | **16.9** | **2001** |
| 2.232892 | 14.318 | 1.264443 | **8.108** | 5.495678 | **35.24** | 1.365186 | **8.754** | 5.236801 | **33.58** | **15.595** | **2002** |
| 1.947575 | 11.129 | 1.197175 | **6.841** | 5.328925 | **30.451** | 1.48785 | **8.502** | 7.538475 | **43.077** | **17.5** | **2003** |
| 2.13971 | 9.621 | 1.587269 | **7.137** | 6.754066 | **30.369** | 2.172626 | **9.769** | 9.58633 | **43.104** | **22.24** | **2004** |
| 3.829158 | 14.084 | 0.63348 | **2.33** | 6.405765 | **23.561** | 2.379494 | **8.752** | 13.9401 | **51.273** | **27.188** | **2005** |
| 5.083977 | 15.802 | 0.482595 | **1.5** | 6.662707 | **20.709** | 2.100575 | **6.529** | 17.84315 | **55.46** | **32.173** | **2006** |
| 7.773818 | 19.702 | 0.635652 | **1.611** | 7.335845 | **18.592** | 3.108028 | **7.877** | 20.60366 | **52.218** | **39.457** | **2007** |
| 3.523362 | 6.549 | 0.89039 | **1.655** | 19.8834 | **36.958** | 5.852364 | **10.878** | 23.65048 | **43.96** | **53.8** | **2008** |
| 5.148649 | 10.907 | 0.99933 | **2.117** | 19.73122 | **41.799** | 7.858216 | **16.647** | 13.46759 | **28.53** | **47.205** | **2009** |
| 4.767667 | 10.198 | 1.360454 | **2.91** | 19.48348 | **41.675** | 7.73355 | **16.54** | 13.40585 | **28.675** | **46.751** | **2010** |

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | **2** | | | | |
| 5.505552 | 11.343 | 1.267786 | **2.612** | 20.67142 | **42.589** | 6.895166 | **14.206** | 14.19707 | **29.25** | **48.537** | **2011** |
| 4.720305 | 10.314 | 1.0874 | **2.376** | 19.88624 | **43.452** | 6.282756 | **13.728** | 13.7893 | **30.13** | **45.766** | **2012** |
| 4.317517 | 8.796 | 0.986118 | **2.009** | 23.17597 | **47.216** | 7.804024 | **15.899** | 12.80137 | **26.08** | **49.085** | **2013** |
| 3.315169 | 7.616 | 0.931085 | **2.139** | 21.82413 | **50.137** | 7.292413 | **16.753** | 10.1662 | **23.355** | **43.529** | **2014** |
| 3.178998 | 7.321 | 1.10251 | **2.539** | 22.43189 | **51.659** | 8.949915 | **20.611** | 7.75969 | **17.87** | **43.423** | **2015** |
| 5.251658 | 15.27 | 0.794111 | **2.309** | 16.64986 | **48.412** | 6.964036 | **20.249** | 4.732339 | **13.76** | **34.392** | **2016** |
| 4.415763 | 11.842 | 0.663371 | **1.779** | 18.42972 | **49.424** | 6.564728 | **17.605** | 7.215422 | **19.35** | **37.289** | **2017** |
| 4.187441 | 8.867 | 0.790547 | **1.674** | 23.187 | **49.099** | 7.458717 | **15.79** | 11.60129 | **24.566** | **47.225** | **2018** |

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | **4** | | | | |
| 5.339107 | 10.066 | 0.897454 | **1.692** | 23.95544 | **45.164** | 8.791015 | **16.574** | 14.05799 | **26.504** | **53.041** | **2019** |

المصدر : البنك الدولي (albankaldawli.org).

وكما يلاحظ في الجدول رقم (4) فان معدلات صادرات السلع المصرية من المواد الزراعية الخام قد حققت معدلات متواضعة مقارنه مع باقي الصادرات المصرية الأخرى ويعود انخفاضها لكونها تسهم بشكل كبير في إنتاج السلع المصنعة والتي هي الأخرى تحقق معدل كبير من الصادرات فضلاً عن القيمة المضافة وما توفره من فرص عمل كثيرة ويأتي في مقدمة هذه الصادرات القطن المصري :

ويمكن من خلال إجمالي هيكل الصادرات السلعية المصرية التوصل للمخطط الآتي :

الجدول رقم (4) إجمالي هيكل الصادرات السلعية لمصر للمدة 1990-2019

| المادة | اجمالي الصادرات |
|---|---|
| المصنعة | 346.3323 |
| النفط ومشتقاته | 276.9236 |
| الغذائية | 115.1783 |
| غير المصنفة | 95.99361 |
| المواد الزراعية الخام | 27.27516 |

المصدر : البنك الدولي (albankaldawli.org)

الشكل رقم (2) إجمالي هيكل الصادرات السلعية لمصر للمدة 1990-2019

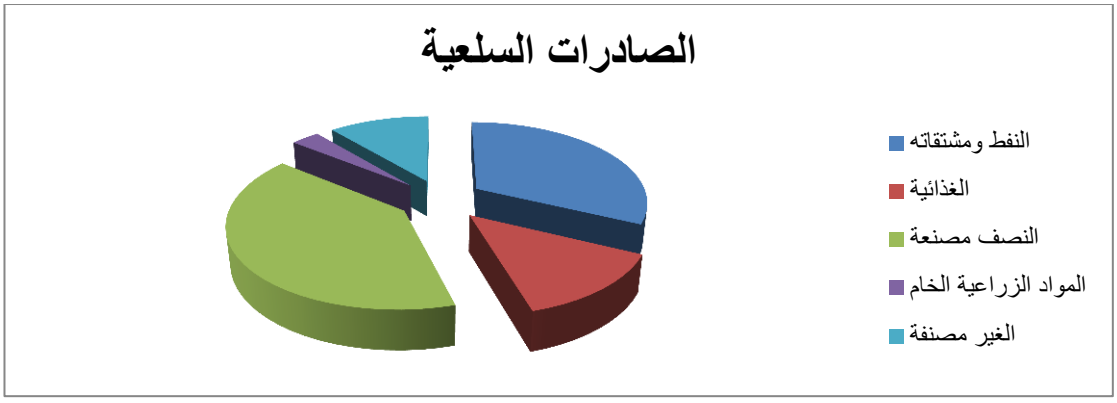


المصدر : بالاعتماد على بيانات جدول (4) من خلال برنامج Excel .

## المبحث الثالث

### التحليل الاقتصادي القياسي للبيانات قيد الدراسة

**اثر سعر الصرف على الصادرات السلعية (النفط ومشتقاته، المواد الغذائية ) في مصر.**

أولاً //أنظمة سعر الصرف و دورها في تعزيز القدرة التنافسية لصادرات النفط ومشتقاته

1: اختبار الاستقرارية

وضحت نتائج تحليل السلاسل الزمنية موضع الدراسة لاختبار استقراريتها عبر الزمن من خلال إجراء اختبارات جذر الوحدة وتحديد درجة تكاملها باستعمال اختبار ديكي فوللر (DF) البسيط والموسع، أن السلسلة الزمنية لعينة الدراسة مستقرة في مستوياتها، أي إنها متكاملة في الدرجة صفر (1,0) ويوضح الجدول ( 5) نتائج تحليل اختبار ADF

الجدول ( 5) نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار (ADF)

| المتغيرات | بوجود حد ثابت و اتجاه عام | بوجود حد ثابت وبدون اتجاه عام | بدون حد ثابت واتجاه عام | الفرق الأول |
|---|---|---|---|---|
| M.E. *log* ***log 2*** | 6.87293 | 6.72293 | 6.438796 | 6.66299 |
| EP | 6.780033 | 6.45377 | 6.547780 | 6.348870 |

الجدول ( 6) القيم الجدولية الحرجة للاختبار (ADF)

| القيم الحرجة | بدون حد ثابت واتجاه عام | بوجود حد ثابت وبدون اتجاه عام | بوجود حد ثابت و اتجاه عام |
|---|---|---|---|
| مستوى معنوية 1% | 6.983 | 6.619 | 5.868 |
| مستوى معنوية 5% | 6.065 | 6.165 | 5.056 |
| مستوى معنوية 10% | 5.989 | 5.729 | 4.398 |

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول ( 5) أنّ قيم اختبار (ADF) المحتسبة أكبر من قيمها الجدولية الموضحة في جدول ( 6) وهذا يعني ان السلسلة الزمنية مستقرة في جميع مستوياتها.

2. اختبار التكامل المشترك **COINTEGRATION TEST**

يتصف التكامل المشترك على توليد مزيج خطي يتميز بالسكون من السلاسل الزمنية غير الساكنة، ونظراً لان سعر الصرف وصادرات النفط ومشتقاته ساكنة في مستوياتها مما يدل على أنها متكاملة من الدرجة صفر (1,0).

إذْ يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها وان المتغيرات تتحرك في إن واحد . وهذا يعني ان السلاسل الزمنية موضع الدراسة لها علاقة توازنية في الأجل الطويل. ويتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستعمال طريقة GRANGER ENGLE الذي يسمى انحدار التكامل المشترك COINTEGRATION REGRESSION وفقاً لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) يتم تقدير المعادلات الآتية:

$$L_n(M.E_t) = a + \beta L_n(EP_t) + u_t \; L_n(EP_t) = a + \beta L_n(M.E_t) + \; \varepsilon_t$$

يتم اختبار استقرار البواقي ( $\varepsilon_t$ )باستعمال ADF كما بالجدول الثاني:

الجدول ( 7) اختبار التكامل المشترك لسعر الصرف وصادرات النفط ومشتقاته في مصر

| نتيجة انحدار المعادلة | نتيجة اختبار ADF | اتجاه السببية |
|---|---|---|
| P.Eعلى M.E | 0.038499 | X → Y |
| M.Eعلى P.E | -0.115903 | Y → X |

وتشير نتائج اختبار استقرار البواقي ( $\varepsilon_t$ ) في المعادلات على وجود جذر الوحدة في البواقي المقدرة إذْ بلغت القيمة المحتسبة لجذر الوحدة للبواقي اقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% وكما في الجدول 7 وعليه فان البواقي تشير إلى عدم وجود علاقة توازنيه بين المتغيرات في الاجل الطويل.

3: تحليل نتائج السببية للنموذج **VAR**

تم إجراء ثلاثة نماذج لمتجهة الانحدار الذاتي VAR بأربعة فترات مختلفة لسعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية لصادرات النفط ومشتقاته ، في مصر للمدة 1990 - 2019 وكانت النتائج وفق البرنامج الإحصائي EVIEWS 12 التي تم تقديرها باستعمال المتغيرات المتخلفة، تبين إن أفضل النماذج المتخلفة هو الذي حدد مدّة التخلف بتخلف زمني من الدرجة الثالثة على وفق معيار شوارز BIC و معيار اكاكي AIC وكما يوضحه جدول (8)

الجدول ( 8) العلاقة السببية باختبار نموذج VAR لسعر الصرف وصادرات النفط ومشتقاته في مصر للمدة 1990 إلى 2019

| المتغير | فترات مختلفة | AIC | BIC | قيمة المحسوبة | اتجاه السببية |
|---|---|---|---|---|---|

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| $X \rightarrow Y$ | 7.4566 | 1235.137 | 1147.1768 | 1,3 | $E.P \rightarrow M.E$ |
| $Y \rightarrow X$ | 8.*4465* | 1176.009 | 1165.6584 | 1,3 | $M.E \rightarrow E.P$ |

يتضح أن العلاقة بين سعر الصرف وصادرات النفط ومشتقاته في مصر وحسب اختبار AIC و BIC فضلاً عن معنوية معلمات النموذج بالنسبة لاختبار $T$ وبمستوى معنوية 5% ، بان سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية لصادرات النفط ومشتقاته عند فترات التخلف (1,2) ليس لها أي تأثير معنوي بسبب عدم معنوية معلمات للاختبار $T$ ، مما يدل على عدم وجود علاقة بينهما سواءً باتجاه واحد أم باتجاهين.

الجدول (9) يمثل تقدير الأنموذج والاختبارات للعلاقة السببية وباستعمال نموذج VAR لسعر الصرف وصادرات النفط ومشتقاته في مصر للمدة 1990 إلى 2019

| Dependent Variable: Y | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| Method: Least Squares | | | | | |
| Included observations: 29 | | | | | |
| Prob. | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable | |
| 0.012 | 3.657 | 23.5473 | 2096.276 | C | |
| 0.024 | -5.878 | -0.376 | 0.0891 | X1 | |
| 6741190.99123 | Mean dependent var | | 0.723998077 | R-squared | |
| 8823902.22185 | S.D. dependent var | | 0.6872239800 | Adjusted R-squared | |
| 40.3365809934 | Akaike info criterion | | 1980.221 | S.E. of regression | |
| 35.3277611890 | Schwarz criterion | | 302.653 | Sum squared resid | |
| 35.98000765561 | Hannan-Quinn criter. | | -194.346799 | Log likelihood | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 1.7855690112 | Durbin-Watson stat | 128.454 | F-statistic | |
| | | 0.037588944 | Prob(F-statistic) | |

$$\hat{Y}_i = 2096.276 + 0.0891\ X_{i4}$$

من نتائج التقدير الموضحة آنفاً أن تأثير كل من سعر الصرف قيد الدراسة ذات تأثير إيجابي على صادرات (النفط ومشتقاته) ومن خلال اختبار (T) لجميع معالم النموذج المذكورة أنفاً ومن الواضح أن (P-VALUE) لقيم سعر الصرف وصادرات (النفط ومشتقاته) اقل من مستوى دلالة ($\alpha$=0.05) أي هنالك تأثير معنوي بالنسبة للمتغير المتمثل بسعر الصرف على صادرات النفط ومشتقاته.

نلاحظ من خلال الجدول رقم ( 9) أن قيمة (F) المحسوبة لاختبار نموذج الانحدار هي (128.454) بقيمة احتمالية (P-VALUE=0 .038[b]) أي اقل من مستوى معنوية ($\alpha$=0.05) أي معنوية النموذج القياسي.

**ثانيا// أنظمة سعر الصرف و دورها في تعزيز القدرة التنافسية للصادرات السلعية للمواد الغذائية**

**أولاً: اختبار الاستقرارية**

وضحت نتائج تحليل السلاسل الزمنية موضع الدراسة لاختبار استقراريتها عبر الزمن من خلال أجراء اختبارات جذر الوحدة وتحديد درجة تكاملها باستعمال اختبار ديكي فوللر (DF) البسيط والموسع ، أن السلسلة الزمنية لعينة الدراسة مستقرة في مستوياتها، أي أنها متكاملة في الدرجة صفر (1,0) ويوضح الجدول ( 10) نتائج تحليل اختبار ADF

الجدول (10) نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار (ADF)

| المتغيرات | بوجود حد ثابت و اتجاه عام | بوجود حد ثابت وبدون اتجاه عام | بدون حد ثابت واتجاه عام | الفرق الاول |
|---|---|---|---|---|
| FE. $log$ **$log$ 2** | 8.66724 | 7.89234 | 7.265711 | 7.01125 |
| EP | 7.891001 | 7.451991 | 6.01738 | 5.89112 |

الجدول ( 11) القيم الجدولية الحرجة للاختبار (ADF)

| القيم الحرجة | بدون حد ثابت واتجاه عام | بوجود حد ثابت وبدون اتجاه عام | بوجود حد ثابت و اتجاه عام |
|---|---|---|---|
| مستوى معنوية 1% | 6.983 | 6.619 | 5.868 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| مستوى معنوية 5% | 6.065 | 6.165 | 5.056 |
| مستوى معنوية 10% | 5.989 | 5.729 | 4.398 |

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول (10) ان قيم اختبار (ADF) المحتسبة اكبر من قيمها الجدولية الموضحة في جدول ( 11) وهذا يعني ان السلسلة الزمنية مستقرة في مستوياتها جميعاً .

**ثانياً: اختبار التكامل المشترك** COINTEGRATION TEST

يتصف التكامل المشترك على توليد مزيج خطي يتميز بالسكون من السلاسل الزمنية غير الساكنة، ونظراً لان سعر الصرف و الصادرات السلعية من المواد الغذائية ساكنة في مستوياتها مما يدل على انها متكاملة من الدرجة صفر (1,0).

إذْ يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها وان المتغيرات تتحرك في إن واحد . وهذا يعني ان السلاسل الزمنية موضع الدراسة لها علاقة توازنية في الأجل الطويل. ويتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستعمال طريقة GRANGER ENGLE الذي يسمى انحدار التكامل المشترك COINTEGRATION REGRESSION وفقاً لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) يتم تقدير المعادلات الآتية:

$$L_n(FE_t) = a + \beta L_n(EP_t) + u_t \; L_n(EP_t) = a + \beta L_n(FE_t) + \varepsilon_t$$

يتم اختبار استقرار البواقي ( $\varepsilon_t$)باستعمال ADF كما بالجدول الثاني:

الجدول (12) اختبار التكامل المشترك لسعر الصرف والصادرات السلعية من المواد الغذائية في مصر

| نتيجة انحدار المعادلة | نتيجة اختبار ADF | اتجاه السببية |
|---|---|---|
| FEعلىEP | 0.056228 | $X \rightarrow Y$ |
| EPعلىFE | -0.143783 | $Y \rightarrow X$ |

وتشير نتائج اختبار استقرار البواقي ( $\varepsilon_t$) في المعادلات على وجود جذر الوحدة في البواقي المقدرة إذْ بلغت القيمة المحتسبة لجذر الوحدة للبواقي اقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% وكما في الجدول 12 وعليه فإن البواقي تشير إلى عدم وجود علاقة توازنيه بين المتغيرات في الاجل الطويل.

ثالثا: تحليل نتائج السببية للنموذج **VAR**

تم إجراء ثلاثة نماذج لمتجهة الانحدار الذاتي VAR بأربعة فترات مختلفة لسعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية لصادرات السلع من المواد الغذائية، في مصر للمدة 1990 - 2019 وكانت النتائج وفق البرنامج الإحصائي EVIEWS

12التي تم تقديرها باستعمال المتغيرات المتخلفة، تبين إن أفضل النماذج المتخلفة هو الذي حدد فترة التخلف بتخلف زمني من الدرجة الثانية على وفق معيار شوارز BIC و معيار اكاكي AIC وكما يوضحه الجدول ( 13)

الجدول (13)العلاقة السببية باختبار نموذج VAR لسعر الصرف والصادرات السلعية من المواد الغذائية في مصر للمدة 1990 إلى 2019

| اتجاه السببية | قيمة المحسوبة | BIC | AIC | فترات مختلفة | المتغير |
|---|---|---|---|---|---|
| $X \rightarrow Y$ | *8.7600* | *2*1167.45 | 1148.43 | 1,2 | $FE \rightarrow EP$ |
| $Y \rightarrow X$ | 8.3659 | 1098.388 | 1156.88 | 1,2 | $EP \rightarrow FE$ |

يتضح أن العلاقة بين سعر الصرف وصادرات السلع من المواد الغذائية في مصر وحسب اختبار AIC و BIC وبالإضافة عن معنوية معلمات النموذج بالنسبة لاختبار $T$ وبمستوى معنوية 5% ، بان سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية لصادرات السلع من المواد الغذائية عند فترات التخلف (1,2) ليس لها أي تأثير معنوي بسبب عدم معنوية معلمات للاختبار $T$ ، مما يدل على عدم وجود علاقة بينهما سواءً باتجاه واحد أم باتجاهين.

الجدول ( 14 ) يمثل تقدير الأنموذج والاختبارات للعلاقة السببية وباستعمال نموذج VAR لسعر الصرف وصادرات سلع المواد الغذائية في مصر للمدة 1990 إلى 2019

| Dependent Variable: Y | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Method: Least Squares | | | | |
| Included observations: 29 | | | | |
| Prob. | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable |
| 0.022 | 3.782 | 19.776 | 121.377 | C |
| 0.033 | 8.788 | 0.539 | 0.891 | X1 |
| 37782310.116587 | Mean dependent var | | 0.74423873300 | R-squared |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 38875000.1665733 | S.D. dependent var | 0.70043887955 | Adjusted R-squared |
| 38.477776833000 | Akaike info criterion | 1879.332 | S.E. of regression |
| 36.668332009006 | Schwarz criterion | 342.455 | Sum squared resid |
| 32.000884644449 | Hannan-Quinn criter. | -253.444769055 | Log likelihood |
| 1.34224700988 | Durbin-Watson stat | 102.771 | F-statistic |
| | | 0.0237112994 | Prob(F-statistic) |

ومن الواضح أن معامل التحديد (R- SQUARE) يساوي( 0.744) وهي تمثل نسبة تفسير للظاهرة قيد الدراسة من قبل الأنموذج القياسي الذي يمثل دور سعر الصرف (عينة الدراسة) في التأثير على صادرات السلع من المواد الغذائية.

$$\hat{Y}_i = 121.377 + 0.891\, X_{i5}$$

من نتائج التقدير الموضحة آنفاً ان تأثير كل من سعر الصرف قيد الدراسة ذات تأثير إيجابي على صادرات السلع من المواد الغذائية وبنسب متفاوتة ومن خلال اختبار (T) لجميع معالم النموذج المذكورة آنفاً ومن الواضح ان (P-VALUE) لقيم سعر الصرف والصادرات اقل من مستوى دلالة ($\alpha$=0.05 ) أي هنالك تأثير معنوي بالنسبة للمتغيرات المتمثلة بسعر الصرف على صادرات ( السلع الغذائية).

**الاستنتاجات :**

1- يحتل موضوع القدرة التنافسية أهمّية كبيرة مع توسع نظام العولمة الاقتصادية اذ اصبح تحقيق القدرة التنافسية للصادرات هدفا تسعى إليه الدول جميعها لأنه اصبح يمثل معيارا لتقدم البلد اقتصاديا .

2- أظهرت نتائج التحليل القياسي من هذه الدراسة من خلال اختبار (T) لجميع معالم المعنوية المذكورة آنفاً والتي ظهرت بأقل من مستوى المعنوية والبالغ (0.05) وهذا يعني ان هناك تأثير معنوي بالنسبة لسعر الصرف على صادرات النفط ومشتقاته وكذلك التأثير معنوي لسعر الصرف على الصادرات الغذائية والصادرات المصنعة والصادرات الزراعية والصادرات غير المصنفة .

3- من خلال اختبار التكامل المشترك والنتائج القياسية التي توصلنا إليها تبين أن النماذج المستعملة ضمن مدّة الدراسة هي نماذج معنوية تشير إلى وجود علاقة معنوية بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة على الأجل القصير والطويل .

**التوصيات :**

1 - ضرورة رسم سياسات اقتصادية تساعد على النهوض بالقطاعات الاقتصادية الإنتاجية بهدف زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة والمعطلة في الاقتصاد وزيادة معدل النمو الاقتصادي .

2 - العمل على تشجيع القطاعات الاقتصادية وتحفيزها ولا سيما (الزراعة والصناعة والتجارة وقطاع الخدمات ) من اجل زيادة الصادرات السلعية للبلد فضلا عن سد الحاجة المحلية لمصر ولاسيما ان مصر يعتمد بنسبة كبيرة على الصادرات كمصدر للعملة الصعبة .

3- ضرورة تكامل وقوة القطاعات الاقتصادية المختلفة لأنها تساعد وتسهم في التنبؤ بسعر الصرف وكذلك تحد من تقلب سعر الصرف وبذلك يكون مصدر قوه لاقتصاد البلد .

**المصادر** :

**العربية :**


1- اياد عماد الدليمي، اثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الاموال في بلدان مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة، كُلّية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، 2005.

2- حسين علي الزعبي ، اثر نظم المعلومات الاستراتيجية في تحقيق التفوق التنافسي : دراسة تطبيقية في المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان ، المؤتمر العلمي الاول "اقتصاديات الأعمال في ظل عالم متغير" ، جامعة العلوم التطبيقية الأهلية ، عمان ، 2003 .

3- كلثوم كباني ، التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي ، دراسة حالة الجزائر ، المغرب ، تونس ، جامعة الحاج لخضر باتنة / كُلّية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2013 .

4- كمال كاظم جواد ، المعايير البينية والقدرة التنافسية للصادرات ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015 .

5- حيدر محمد محسن ، القدرة التنافسية للصادرات في جنوب شرق اسيا ، كُلّية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، 2010.

6- المعهد العربي للتخطيط ، القدرة التنافسية وقياسها ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية ، الكويت ، العدد 24 ، 2003.

7- مختار عبد الحكيم طلبة ، مقدمة في المشكلة الاقتصادية ، طبعة اولى ، طبعة جامعة القاهرة ، مصر ، 2007.

8- زينب قليل، تاثير انظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي ، دراسة قياسية على مجموعة من الدول النامية باستعمال بيانات بانل في المدّة 1970-2013 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2016.

9- سامي خليل ، الاقتصاد الدولي ، الكتاب الثاني ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2005 .

10- بدراوي شهيناز ، تاثير انظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية – دراسة قياسية باستعمال بانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة تلسمان ، 2015.

11- عبد الحسين جليل الغالبي ، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقات ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2011.
12- بلقاسم عباس، سياسات سعر الصرف، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ،العدد (23)،السنة الثانية 2003،.
13- سعيد علي عبد العزيز ، محمد فوزي ابو السعود ، العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والناتج الحقيقي في مصر – دراسة تحليلية قياسية ، جامعة الاسكندرية ، كُلّية الحقوق ، العدد (1) ، 2002.
14- عدنان عباس علي ، دور المحافظ الاستثمارية في تحديد سعر الصرف الاجنبي "نموذج براستون" ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد (29) ، العدد (3) ، مجلس النشر العلمي _ جامعة الكويت ، 2001.
15- ادبابة صالح ، اثر تغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1990- 2009) رسالة ماجستير غير منشورة ، المركز الجامعي بغردابة ، 2011.
16- كمال العقريب ، اثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات – حالة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة سعد دحلب بالبليدة ، 2006.
17- محي الدين كجوك ، سعر الصرف التوازني في مصر ، ابو ظبي ، صندوق النقد العربي ، 2002.
18- عبد الرزاق بن الزاوي ، سعر الصرف الحقيقي والتوازني ، طبعة اولى ، عمان ، 2016.
19- محمود بخيت شوكي ، أثر تغيرات سعر الصرف علي معدل التضخم في مصر في المدّة 1991 -2010 ، رسالة ماجستير ، كُلّية التجارة ، جامعة سوهاج ،2014.
20- جوده عبد الخالق ، إصلاح اقتصادي أم مرض هولندي " ، المؤتمر العلمي الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، 1999.
21- أحمد محمد عزت ، ربط سعر صرف الجنيه المصري بسلة للعملات وأثره علي أداء الصادرات : دراسة قياسية " ، رسالة ماجستير ، كُلّية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2006.
22- محمد سعيد ، اسلام عبد السلام ، دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر خلال المدّة 1996 -2018 (دراسة قياسية) ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، 2020.
23- بيانات الحسابات القومية للبنك لدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون الاقتصادي.

**الاجنبية :**

1- Michel Porter, L'Avantage concurrentiel Comment devancer ses concurrents et maintenir son avance, Dunod, paris, 1999 .
2- Ingram And Dunn , International Economic Relations , New York , 3rd , 1993 .
3- Subramanian, A , The Egyptian Stabilization Experience : An analytical Retrospective IMF Staff Papers , 1997.
4- Riad , S. N , Exchange Rate Management in Egypt, AUC, 2008.